

أولويات التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

د. حمد بن صالح الطاسان

أستاذ مساعد- جدة
جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة.

د. محمد عمر باطويح

أستاذ مشارك - اليمن
جامعة حضرموت.



جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية

Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

أولويات التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

المخلص :

إن توجه دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الاتحاد النقدي ليس أمراً وليد اللحظة، بل فكرة خالدةً ضمن أسس المجلس، وأحد أضلاع التكامل بين دوله، كما أنها حاجة ملحةً إلى تنويع التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، واستيفاء اشتراطات المواطنة الخليجية، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الاتحاد النقدي كمشروع استراتيجي لا يقوم بهدف تحقيق بعض المكاسب المؤقتة، إنما يركز على المكاسب الاستراتيجية (السياسية والاقتصادية)، التي من أهمها: تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية، وخلق كتلة اقتصادية قويةً قاربت تريليونا دولار في عام ٢٠٢٠م، وتحسين كفاءة السياسات الاقتصادية، وتحسين البنية المؤسسية الاقتصادية، والرفع من معدلات التبادل التجاري، ورفع الميزة التنافسية للدول الأعضاء.

وسوف يستعرض البحث نتائج تحليل خمسة معايير للتقارب الاقتصادي هي: معيار التضخم، وسعر الفائدة، واحتياطي النقد الأجنبي، والعجز المالي، وأخيراً معيار الدين العام.

وقد أدت الأزمة الأخيرة لمنطقة اليورو إلى تباطؤ الخطوات نحو الاتحاد النقدي بالرغم من التطبيق الحثيث لمعايير تقارب الأداء الاقتصادي. إلى جانب ذلك، يبين البحث المتطلبات اللازمة لانطلاق الاتحاد النقدي الخليجي للوصول إلى الهدف الأسمى وهو تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بكل مراحلهم ومضرداته من خلال استكمال بعض متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة إلى جانب الوفاء بمعايير الاتحاد النقدي. وينتهي البحث إلى استنتاجات وتوصيات من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة.

مقدمة :

ستناول هذه المقدمة مشكلة البحث وأهميته، وأدبيات البحث ومنهجه وأهدافه، وتفصيل ذلك كما يلي:

١. مشكلة البحث وأهميته :

المتتبع لمجريات الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية لابد أن يستخلص نتائج عدة، من أهمها أن آلية العمل المشترك الراهنة لم تعد صالحة لوضع تصورات لمستقبل آمن ومستقر لدول المنطقة.

والبعد الاقتصادي يشكل أحد العوامل الأهم في مسيرة دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة بعد أن استحكمت التحديات التي تنال من الأمن الاقتصادي الخليجي، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وهنا ننوه أنه رغم تحقق خطوات متنوعة على صعيد التكامل الخليجي عامة والاقتصادي خاصة، الذي مر بعدة مراحل كانت أولها منطقة التجارة الحرة بين عامي ١٩٨٣ و ٢٠٠٢، ثم تلاها الاتحاد الجمركي الخليجي بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠١٢، ثم الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في يناير ٢٠٠٨، والاتحاد النقدي بين عامي ٢٠٠٩ - ٢٠١٥، إلا أن ما تحقق ما زال يمثل الحد الأدنى من الطموحات الخليجية، ولم يصل إلى مرحلة تحصين الاقتصاديات الخليجية ضد الأزمات الاقتصادية العالمية، التي من أهمها الأزمة المالية العالمية، وتقلبات أسعار النفط، والتحديات الداخلية في مجال تطوير هياكلها الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل القومي، والقضايا المرتبطة بالتركيبة السكانية والعمالة.

فالناتج المتحققة لتجربة ثلاثة عقود من إنشاء دول مجلس التعاون الخليجي لا زالت متواضعة، ولم تكن بمستوى طموح شعوب تلك الدول. ولا يجوز تجاهل الانجازات التي حققها مجلس التعاون، كالبدء بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام ١٩٨١، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة، والاتحاد

الجمركي، وقيام السوق الخليجية المشتركة مطلع عام ٢٠٠٨، ومشروع الربط الكهربائي، والربط بسكك الحديد، ومشروع الاتحاد النقدي، إلى جانب العمل المشترك في مجالات التعليم والبيئة والسياحة والنقل وغيرها .

إن الحكمة من تصميم معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون تتمثل في الحصول على عملة موحدة ذات مصداقية عالية، خلافاً لما تواجهه منطقة اليورو من تحديات تعزى أساساً إلى سوء تقديرات تلك المعايير، وستؤدي أجلاً إلى انهيار هذا التكتل النقدي، ما لم تعيد هذه الدول قواعده وفقاً لمعايير اقتصادية حازمة ومتوازنة في ظل الأزمات المتلاحقة التي تعاني منها تلك المنطقة.

٢. أدبيات البحث :

- لقد تناول كثير من الباحثين موضوع التكامل الاقتصادي الخليجي، ومتطلبات كل مرحلة على حده. ومن تلك الدراسات والتقارير:
- باطويح، ٢٠٠٩، تناول موضوع الاتحاد النقدي الخليجي، وتحليل معايير الاتحاد النقدي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.
 - مركز دبي المالي العالمي، ٢٠٠٨، تناول تقييم مسيرة الاتحاد النقدي الخليجي.
 - جمعية الاقتصاد السعودية، ٢٠٠٩، تناولت في لقاءها السنوي الثاني عشر عدد من أوراق العمل حول التكامل الاقتصادي الخليجي.
 - صديقي، أحمد، ٢٠١١، تناول مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي.
 - كذلك عقدت ندوات ومؤتمرات تناولت الموضوع بإسهاب، ونشرت كثير من التقارير، منها تقارير البنك الدولي، والتقارير الاقتصادية العربي الموحد، وتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩.

وان ما يميز هذا البحث هو محاولته تحليل معايير التقارب الاقتصادي؛ لوضع إطار مناسب للإتحاد النقدي بين دول المجلس، وتحقيقاً لأهم متطلبات التكامل الاقتصادي بينها، بكل مراحلها من خلال استكمال بعض متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، إلى جانب الوفاء بمعايير الاتحاد النقدي.

٣. منهج البحث :

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة معايير التقارب الاقتصادي الخليجي، وتم الاعتماد على تحليل معايير التقارب للمدة (٢٠١١.٢٠٠٠).

٤. أهداف البحث :

يهدف البحث إلى:

- ١) عرض موجز للواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ٢) التعرف على معايير التقارب الاقتصادي المتعارف عليها عالمياً.
- ٣) إجراء مسح للدراسات السابقة عن مفهوم التقارب الاقتصادي وتجارب الدول.
- ٤) استعراض واقع وتحديات التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٥) تحليل معايير التقارب الاقتصادي بين دول المجلس.
- ٦) التعرف على أولويات التقارب الاقتصادي بين دول المجلس.

المبحث الأول

عرض موجز للواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي حلقة مهمة في منظومة الاقتصاد العالمي، ومن أكثر الاقتصاديات انفتاحاً على العالم؛ للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها منذ سنوات طويلة، خاصة سياسات التجارة الخارجية وسياسات تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تحظى تلك الاقتصاديات بأهمية نسبية عالية في الاقتصاد العالمي؛ لما تمتلكه من موارد طبيعية، خاصة في قطاعي الطاقة والتمويل. وتتوقف مساهمتها في الناتج الإجمالي العالمي، من عام لآخر، على عدد من المتغيرات المحيطة بها، وخاصة في القطاعين المذكورين.

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، إلا أن ترتيب دول مجلس التعاون، من حيث الناتج المحلي، جاء في المرتبة الثالثة عشرة بين اقتصاديات دول العالم. وهي مرتبة متقدمة، ونواتج إجمالي بلغ نحو ١.٤ تريليون دولار^١. مما يعني أن الاقتصاد الخليجي يمثل أكثر من نصف الاقتصاد العربي ككل، كما أن هذه الدول تلعب دوراً حيوياً في استقرار أسواق النفط العالمية، وتمثل ٤٠% من الاحتياط النفطي المكتشف، و٢٣% من احتياط الغاز العالمي، وتسهم دول المجلس في استقرار أسواق النفط، لأنها تعتبر أكبر مصدر للنفط ونسبة ٢٥% من إجمالي الصادرات العالمية، كما تمتلك دول مجلس التعاون ٦٣٠ بليون دولار من الاحتياط النقدي الرسمي ونحو تريليوني دولار من الاستثمارات الخارجية، تشمل موجودات صناديق الثروة السيادية.

^١ تم استنتاج مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من واقع البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، ٢٠١١.

وتوجد بدول المجلس سوق موحدة قوامها ٤٠ مليون مواطن^٢، مجموع صادراتها في عام ٢٠١١ حوالي ٩٥٦ مليار دولار مقارنة بـ ١٦٨ ملياراً في ٢٠٠٢، بينما بلغت الواردات في عام ٢٠١١ في حدود ٥٧٨ مليار دولار قياساً إلى ٩٩.٣ ملياراً عام ٢٠٠٢، كما قدرّت الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١١ بنحو ٥٤٨ مليار دولار، وبـ ٢٠٠٢ ملياراً عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق الخليجي في عام ٢٠١٢ بنسبة ٣٢ % ليصل إلى ٣٨٩ مليار دولار، في مقابل ١٦٨.٣ ملياراً في ٢٠٠٧^٣. وفيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد فقد بلغ نحو ٢٥ ألف دولار، وفي القطاع المالي، كانت القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصات الخليجية نحو ٧٧١ مليار دولار عام ٢٠١٠، وبلغ إجمالي موجودات البنوك الخليجية نحو ١.١ تريليون دولار، أما الودائع فبلغت ٧٠١ مليار، مما يعني أنها تمول نسبة كبيرة من الموازنات، ويقدر حجم المشاريع قيد التنفيذ في دول المجلس بتريليوني دولار.

إن المشاريع التنموية والاقتصادية والصناعية الخليجية العملاقة تقدر قيمتها بمليارات الدولارات في قطاعات النفط والغاز، والطرق، والسكك الحديدية، والكهرباء، مع إنجاز الكثير من مراحل التنفيذ المهمة، ففي قطاع النقل تخطط قطر والبحرين لإنشاء جسر وخط حديدي عالي السرعة بقيمة ٤ مليارات دولار ليربط الدولتين، كما تخطط عمان لإنشاء طريق فائق السرعة ليربط مسقط مع الإمارات، وهو المخطط افتتاحه بحلول عام ٢٠١٥، وتخطط دول المجلس لإنشاء سكك حديدية بطول ٢.١١٧ كيلومترا، بتكلفة تقدر بنحو ٢٥ مليار دولار، تنفذ بحلول عام ٢٠١٧. وتباشر كل من السعودية والبحرين والكويت وقطر إجراء تعديلات إضافية كبيرة على مطاراتها، كما وقعت اغلب الدول الخليجية بعض اتفاقات الأجواء المفتوحة، كما تعتبر معظم مشاريع البنية التحتية مشاريع طموحة للغاية، فقد قدرت قيمة الخطط الحالية لمشاريع البنية

^٢ استخلصت البيانات من مصادر احصائية محلية.

^٣ تم استنتاج المؤشر الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من واقع البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي، ٢٠١١.

التحتية في المنطقة بنحو تريليون دولار، فضلاً عن مشاريع أخرى تتعلق بالأمن الغذائي والصناعات التحويلية والتعاون في مجال الطاقة.

أما الفوائد السياسية من التقارب الاقتصادي فتتمثل في إلغاء مخاطر العملات الوطنية، حيث يتم إلغاء العملات الوطنية، وإصدار عملة واحدة لدول الاتحاد النقدي، فتقاسم مخاطر العملة بين الدول الخليجية يعطيها قوة لا تتحقق للعملات المحلية منفردة، ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لاتساع السوق، وانخفاض التكاليف، وخلق سوقاً أكبر حجماً قياساً بالأسواق الحالية، وتعزيز التوجه نحو تنويع اقتصاديات دول المنطقة، والحد من الاعتماد الكلي على العائدات النفطية من خلال اتساع السوق، وخلق فرص أكبر للمستثمرين واقتصاديات الحجم الكبير ورفع الكفاءة الاقتصادية.

المبحث الثاني

معايير التقارب الاقتصادي

يقصد بمعايير التقارب الاقتصادي مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، كنمو الناتج، والوضع المالي، ومعدلات التضخم، والفائدة، وغيرها من المتغيرات التي يمكن على أساسها الحكم على مدى جاهزية مجموعة من الدول للدخول في اتحاد نقدي.

وهدف هذه المعايير ضمان التناغم بين اقتصاديات الدول المشتركة في العملة الموحدة، كما تعد وسيلة يمكن من خلالها ضبط سلوك الدول الأعضاء المقبلة على تشكيل هذا الاتحاد.

ورغم أن دول مجلس التعاون إنشئت لجنة فنية متخصصة عام ٢٠٠٢ مهمتها تحديد معايير التقارب الاقتصادي الخليجي، وتحديد معدلاتها، إلا أنها أقرت في قمة أبو ظبي ٢٠٠٥ ذات المعايير التي تشبه معايير التقارب التي نصت عليها اتفاقية ماسترخت^٤؛ لذا ليس هناك ما يدعو دول المجلس لتبني نفس المعايير التي استخدمتها دول الاتحاد الأوروبي، وفقاً لاتفاقية ماسترخت؛ للتأكد من انخراط الدول الأعضاء في اليورو بسهولة؛ لأن تلك المعايير تعني شيئاً لتلك الاقتصاديات التي تواجه أوضاع تجارية خارجية، وأوضاع اقتصادية كلية داخلية شبه مستقرة.

ومن ثم يفترض استيفاء الدول الأعضاء لتلك المعايير عند الدخول، والحفاظ عليها طوال مدة العضوية، ويفترض أن توافر هذه المعايير يعد دليلاً على التزام الدول الأعضاء بتهيئة الأرضية اللازمة لإطلاق العملة الموحدة، وليس من المحتمل أن تنشأ مشكلات جوهرية بمرور الوقت. غير أن التجربة

^٤ تقييم مسيرة الاتحاد النقدي الخليجي، مركز دبي المالي العالمي، ٢٠٠٨.

الأوروبية أثبتت أن استيفاء هذه المعايير عند الدخول لا يضمن استمرار استدامتها. بعد ذلك في قمة أبو ظبي ٢٠٠٥ أقر المجلس الأعلى معايير التقارب التي تشبه معايير التقارب التي نصبت عليها اتفاقية ماسترخت، ومن الناحية النظرية ليس هناك ما يدعو دول المجلس لتبني نفس المعايير التي استخدمتها دول الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقية ماسترخت، للتأكد من انخراط الدول الأعضاء في اليورو بسهولة؛ لأن تلك المعايير تعني شيئا لتلك الاقتصاديات التي تواجه أوضاع تجارية خارجية، وأوضاع اقتصادية كلية داخلية شبه مستقرة.

أما بالنسبة لدول المجلس فليس هناك أي ضمان على أن استيفاء إحدى الدول لتلك المعايير عند دخولها استقرار تلك المعايير بعد الدخول؛ بسبب احتمال التقلب الشديد في الأوضاع التجارية الخارجية، الذي من الممكن أن يعصف بكافة الأوضاع الاقتصادية الداخلية، ومن ثم فان عوامل عدم الاستقرار الكامنة تعد كبيرة للغاية بحيث لا توفر أي ضمانات لاستمرار معايير التقارب عند مستوياتها المرغوبة سواء في الأجلين القصير أو الطويل، ويرى (Buiter, 2007) أن دول مجلس التعاون لسوء الحظ قد تبنت تلك المعايير، لأن المعايير المالية بالذات تعد غير ملائمة تماما لحالة دولها، على الرغم من أهميتها، وفيما يلي معايير التقارب التي أقرتها دول مجلس التعاون:

- ١) ألا تزيد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ٦٠٪.
- ٢) ألا يزيد عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ٣٪.
- ٣) ألا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح عن ٢٪.
- ٤) ألا يزيد سعر الفائدة في المتوسط عن متوسط أدنى ثلاث دول عن ٢٪.
- ٥) ألا تقل الاحتياطيات من النقد الأجنبي عن ٤ اشهر من إجمالي الواردات.

° تقييم مسيرة الاتحاد النقدي الخليجي، مركز دبي المالي العالمي، ٢٠٠٨

المبحث الثالث

واقع وتحديات التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

المتتبع لمجريات الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية لابد أن يستخلص نتائج عدة، من أهمها أن آلية العمل المشترك الراهنة لم تعد صالحة لوضع تصورات لمستقبل آمن ومستقر لدول المنطقة. والبعد الاقتصادي يشكل أحد العوامل في مسيرة دول المجلس، خاصة بعد أن استحكمت التحديات التي تنال من الأمن الاقتصادي الخليجي، على المستوى الداخلي أو الخارجي. فرغم ما تحقق من خطوات متعددة ومتنوعة على صعيد التكامل الخليجي عامة والاقتصادي خاصة، والذي مر بعدة مراحل كانت أولاها منطقة التجارة الحرة بين عامي ١٩٨٣ و٢٠٠٢، تلاها الاتحاد الجمركي الخليجي بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠١٢، ثم الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في يناير ٢٠٠٨، والاتحاد النقدي بين عامي (٢٠٠٩ - ٢٠١٥)، إلا أن ما تحقق ما زال يمثل الحد الأدنى من الطموحات الخليجية، ولم يصل إلى مرحلة تحصين الاقتصاديات الخليجية ضد الأزمات الاقتصادية العالمية، التي من أهمها الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسعار النفط، ناهيك عن التحديات الداخلية في مجال تطوير هياكلها الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل القومي والقضايا المرتبطة بالتركيبة السكانية والعمالة^١.

فالنتائج المتحققة لتجربة ثلاثة عقود من إنشاء دول مجلس التعاون الخليجي لا زالت متواضعة، ولم تكن بمستوى الطموح المطلوب لتطلعات شعوب دول المجلس. ولا يجوز بأي حال من الأحوال، أن تجاهل الانجازات التي حققها مجلس التعاون، على سبيل المثال لا الحصر، البدء بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام ١٩٨١ وإنشاء منطقة للتجارة الحرة والاتحاد الجمركي وقيام السوق الخليجية المشتركة مطلع عام ٢٠٠٨، ومشروع الربط الكهربائي ومشروع الربط

^١ باطويح، محمد عمر. الاتحاد النقدي الخليجي. خطوة نحو التكامل الاقتصادي. مجلة الاقتصاد الكويتي، 2009.

بسكك الحديد ومشروع الاتحاد النقدي، إلى جانب العمل المشترك في عدة مجالات التعليم والبيئة والسياحة والنقل وغيرها.

ولتؤت تلك المشاريع ثمارها بذل القطاع الخاص جهوداً في توضيح المعوقات التي واجهت كل مشروع، وقدمت الحلول والمقترحات ليتسنى له القيام بدوره الريادي في الاقتصاد. فالحكمة من تصميم معايير التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون تتمثل في نهاية المطاف الحصول على عملة موحدة تتمتع بمصدقية عالية خلافاً لما تواجهه منطقة اليورو من تحديات تعزى في الأساس إلى سوء التقديرات لتلك المعايير، وستؤدي أجلاً أو عاجلاً إلى انهيار هذا التكتل النقدي، ما لم تعيد هذه الدول النظر في قواعد التكتل وفقاً لمعايير اقتصادية حازمة ومتوازنة في ظل الأزمات المتلاحقة التي تعاني منها منطقة اليورو.

وانطلاقاً مما توافر من بيانات نتطرق في هذا الموضوع إلى تقييم مسيرة الاتحاد النقدي الخليجي، حيث أن توجه دول المجلس لتحقيق الاتحاد النقدي ليس وليد اللحظة أو تقليداً أعمى، بل فكرة ضمن أسس مجلس التعاون، وأحد أضلاع التكامل بين دوله، كما أنها حاجة ملحة إلى تنويع التكامل الاقتصادي بين دوله، واستيفاء اشتراطات المواطنة الخليجية، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الاتحاد النقدي كمشروع استراتيجي لا يقوم لتحقيق مكاسب لحظية، إنما يركز على المكاسب الاستراتيجية (السياسية والاقتصادية)، التي من أهمها: تحقيق المواطنة الاقتصادية الخليجية، وخلق كتلة اقتصادية قوية (تريليونا دولار في عام ٢٠٢٠)، وتحسين كفاءة السياسات الاقتصادية، وتحسين البنية المؤسسية الاقتصادية، ورفع من معدلات التبادل التجاري، ورفع الميزة التنافسية للدول الأعضاء. وحتى يتسنى وضع الاتحاد النقدي الخليجي موضع التنفيذ فلا بد أن تؤخذ في الاعتبار ثلاثة قضايا أساسية تربط بالسياسة النقدية، هي:

(١) أن يكون التضخم أبرز الأولويات في جدول أعمال السياسة النقدية. حيث وفرت سياسة ربط الدولار في الماضي أساساً صلباً لاستقرار النقد والأسعار، أما

في الوقت الراهن، وفي ظل التغييرات الهيكلية، والزيادة المستمرة للتنوع الاقتصادي والتجاري، وانتقال محور الشراكة التجارية والاستثمارية نحو آسيا، إضافة إلى ضعف الدولار في الأسواق العالمية، فقد أصبح الوضع يقتضي تغيير السياسة النقدية نحو كبح التضخم. خاصة أن هذه السياسة تركز على إبقاء التضخم ضمن مستويات محددة ومعلنة.

(٢) تحتاج دول المجلس إلى استثمارات داعمة في البنية التحتية للقطاع المالي، بما في ذلك البنية القانونية والتنظيمية، إضافة إلى تطوير أنظمة الدفع، وبتأ أسواق النقد بأسواق رأس المال.

(٣) تحتاج دول المجلس إلى الاستثمار في بناء وتعزيز قدراتها الإحصائية، لتوفير بيانات اقتصادية ومالية متناسقة وقابلة للمقارنة، سعياً إلى دعم الاتحاد النقدي والسوق الخليجية المشتركة.

إلى جانب هذا فقد صادق المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي على معايير الأداء الاقتصادي المطلوبة للتقارب بين دول المجلس لضمان نجاح الاتحاد النقدي، وهي أربعة معايير متمثلة في الآتي:

- (١) معدلات التضخم.
 - (٢) مدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.
 - (٣) نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - (٤) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- وبهذا الصدد قامت اللجنة المالية بصياغة ستة أهداف مستوحاة معظمها من معايير ماستريخت، هي:

- (١) أن لا يزيد معدل التضخم في أي من الدول الأعضاء عن المتوسط المرجح لمعدلات التضخم في دول المجلس زائداً ٢٪.
- (٢) أن لا يزيد سعر الفائدة في أي من الدول الأعضاء عن متوسط أسعار الفائدة قصيرة الأجل في دول المجلس زائداً ٢٪.

- ٣) أن تكون احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي في كل دولة من الدول الأعضاء كافية لتغطية وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر.
- ٤) أن لا تزيد نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء عن ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٥) أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة عن ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٦) أن تحافظ عملات دول المجلس على سعر صرف ثابت مقابل الدولار.
- لذا سنتناول في المبحث الرابع تحليل معايير التقارب الاقتصادي بين دول المجلس كل على حدة؛ لیتسنى متابعة تلك المؤشرات، في الواقع العملي، حسب البيانات الرسمية المتاحة (٢٠١١-٢٠٠٠).

المبحث الرابع

تحليل معايير التقارب الاقتصادي بين دول المجلس

أولاً: معيار التضخم :

سبق بيان أن المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي صادق على معايير الأداء الاقتصادي المطلوبة للتقارب بين تلك الدول؛ لضمان نجاح الاتحاد النقدي، وألاها أن لا يزيد معدل التضخم في أي من الدول الأعضاء عن المتوسط المرجح لمعدلات التضخم في دول المجلس زائداً ٢٪. فعلى الرغم من أن المعيار لم يحدد رسمياً، فإن معدل التضخم مقصود به التغيير الحاصل في المعدل السنوي لمؤشر أسعار المستهلك. كما نعني بالمعدلات المرجحة المعدلات منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، حيث أن العمل لا زال مستمراً للتوصل إلى تصنيف موحد لسلة مؤشر أسعار المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي.

وبشكل عام فمعدل التضخم المرجح في دول المجلس هو ٦.٩١٪ في عام ٢٠٠٧ ، بينما كان المتوسط البسيط لمعدلات التضخم ٧.٢٩٪؛ لذا على دول المجلس الرغبة للانضمام إلى الاتحاد النقدي ألا تزيد معدلات التضخم فيها عن ٨.٩١٪. لكن البيانات الرسمية أظهرت - كما هو موضح في جدول ١- أن كل دول المجلس مستوفية حدود معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠٩-٢٠١١).

جدول ١: معيار التضخم

الدولة	متوسط ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الإمارات	٣.٦	١٠.٣	١١.٧	٦.٦	١.٢	٢.٧	٣.٧
البحرين	٠.٧	٢.٠	٣.٣	٣.٥	٢.٨	٢.٠	٣.٠
السعودية	-٠.١	٢.٩	٦.٥	٩.٠	٤.٣	٥.٤	٦.٦
عمان	٠.١	٤.٧	٩.٤	٧.٨	٣.٤	٣.٤	٣.٣
قطر	٢.٣	١١.٨	١٣.٨	١٥.٠	-٤.٩	٠.٤	٤.٢
الكويت	١.٧	٣.٦	٧.٥	٩.٠	١.٢	٤.١	٦.١

ثانياً : معيار احتياطي النقد الأجنبي:

سبق بيان أن المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي صادق على معايير الأداء الاقتصادي المطلوبة للتقارب بين دول المجلس؛ لضمان نجاح الاتحاد النقدي، ومنها يجب أن تكون احتياطيات السلطة النقدية من النقد الأجنبي في كل دولة من الدول الأعضاء كافية لتغطية وارداتها السلعية لمدة أربعة أشهر على الأقل. فالمعروف أن الأصول الاحتياطية للبنك المركزي تتألف من الذهب، وحقوق السحب الخاصة، والحساب الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وأصول العملات الأجنبية، والأوراق المالية. والجدول ٢ يوضح أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي لديها احتياطيات أجنبية كافية لتغطية وارداتها لأكثر من أربعة أشهر، ما عدا الإمارات والبحرين اللتان لا تحتفظان بكميات كافية من احتياطيات النقد الأجنبي، غير أنه لا يمكن المساواة بين الإمارات والبحرين، فالأولى تملك استثمارات مالية ضخمة في صناديقها الاستثمارية السيادية، وهو ما يشكل عنصر أمان لتلك الدولة، إذا واجهت نقصاً في الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

جدول ٢: معيار احتياطي النقد الأجنبي إلى أشهر الواردات

الدولة	متوسط ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الإمارات	٣.٣	٣.٠	٥.٦	١.٧	٢.١	٢.٤	٢.٤
البحرين	٢.٧	٢.٩	٤.٠	٢.٩	٣.٣	٣.٢	٣.١
السعودية	١٣.٨	٢٣.٤	٢٤.٩	٢٩.٥	٣٠.٦	٢٦.٩	٢٦.٥
عُمان	٤.٦	٤.٣	٥.٩	٥.١	٦.٤	٥.٩	٥.٧
قطر	٤.٢	٣.٠	٤.٣	٣.٤	٦.٧	٥.٧	٤.٩
الكويت	٦.٠	٥.٥	٦.١	٥.٣	٦.٢	٦.٠	٥.٧

ثالثاً: معيار العجز المالي :

سبق بيان أن المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي صادق على معايير الأداء الاقتصادي المطلوبة للتقارب بين دول المجلس؛ لضمان نجاح الاتحاد النقدي، ومنها أن لا تزيد نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأعضاء عن ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويتضح من الجدول ٣، أن جميع دول المجلس مستوفية هذه المعايير، ومحقة فائضاً مالياً نتيجة للإيرادات المرتبطة بسلع الطاقة، التي تمثل السلعة الرئيسة لهذه الدول، باستثناء البحرين التي تحقق عجز يتجاوز المعيار المحدد.

جدول ٣: معيار عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	متوسط ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الإمارات	٦.٣	١٩.٢	١٧.٨	٢١.٢	-٠.٥	٣.٤	١٠.٨
البحرين	٤.٦	٢.٧	١.٩	٥.٠	-٦.٦	-٧.٨	١.٦
السعودية	٣.٨	٢٤.٦	١٥.٨	٣٤.٥	-٤.٧	٧.٧	١٢.٨
عمان	٨.٤	١٤.٥	١٢.٢	١٧.١	٠.٩	٧.٥	١٦.٧
قطر	٨.٨	٨.٠	٩.٨	١٧.٧	١٤.١	١١.٤	١٣.٥
الكويت	٢٧.٠	٣٥.٥	٣٩.٨	١٩.٨	٢٣.٦	١٧.٥	٢٢.٣

رابعاً: معيار الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

سبق بيان أن المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي صادق على معايير الأداء الاقتصادي المطلوبة للتقارب بين دول المجلس؛ لضمان نجاح الاتحاد النقدي، آخرها أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فوفقاً لدليل صندوق النقد الدولي فإن الفرق بين دين العام، يظهر في نظام الضمان الاجتماعي، خاصة في صناديق التقاعد، ووحدات الميزانية الإضافية مثل صناديق الثروة السيادية. وتدل حقيقة أن الرقم الذي يورده المعيار

لدين الحكومة المركزية هو أكبر من دين الحكومة العامة على اعتبار أن هذه الوحدات مرشحة لأن تدير فائضاً كبيراً في دول المجلس.

جدول ٤: معيار الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	متوسط ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الإمارات	٦.٣	٦.٨	٧.٨	١٢.٥	٢٢.٥	٢١.٠	١٦.٤
البحرين	٣١.٩	٢٣.٧	١٩.٢	١٤.٦	٢٥.٤	٣٢.١	٢٤.٨
السعودية	٧٧.٣	٢٣.٧	١٨.٥	١٣.٢	١٦.٠	١٠.٨	٨.٣
عمان	١٨.٣	٩.٦	٧.٥	٥.١	٨.٠	٦.٠	٤.١
قطر	٤١.٦	١٢.١	٨.٠	٩.٢	٢٦.٦	١٧.٨	١٣.٤
الكويت	٢٥.٢	١٠.٥	١١.٥	١٠.٠	١٢.٩	١٠.٥	٨.٠

وبشكل عام ، فإن جميع دول المجلس مستوفية معيار الدين العام، كما هو موضح في الجدول (٤).

ويهدف هذا المعيار إلى التأكد من أن مستوى الدين العام إلى الناتج يسير عند معدلات معقولة، بحيث لا تضطر الدولة العضو إلى الإفراط في الاقتراض، ومن ثم تتعقد أوضاعها النقدية بسبب ضغط الحاجة نحو زيادة عرض النقود لتمويل خدمة الدين العام المحلي، الأمر الذي يؤثر سلبياً على مستقبل العملة الموحدة .

الخلاصة هي أن دول مجلس التعاون تستوفي في ظل الأوضاع الحالية معايير التقارب للدخول في اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة، غير أنه نظراً للخصائص الهيكلية لدول مجلس التعاون فإن هذا الاستيفاء الحالي ليس مستداماً على المدى الطويل ، نظراً للتقلبات الحادة التي تتعرض لها اقتصاديات تلك الدول من مدة لأخر، مما يجعل من الصعب على هذه الدول الحفاظ على استدامة هذه المعايير على المدى الطويل. إذ بالإمكان تجاوز هذه المرحلة إذا ما توافرت العناصر التالية:

- ١) إطار حكومي ومؤسسي يكفل دور قرارات شفافة وفاعلة وسلسلة بخصوص السياسة النقدية وسياسات المصارف المركزية، أي ما يتعلق بطريقة عمل المصرف المركزي لدول المجلس.
- ٢) مجموعة إحصائيات متناسقة وموثوقة يتم الإفصاح عنها في الوقت المناسب لإدارة السياسة النقدية، وتوجيه الوسطاء الماليين والاقتصاديين.
- ٣) نظام دفع يضمن سعر فائدة موحد، والتحويل السريع للأموال عبر دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٤) تلك الشروط هي الأساس لانطلاق الاتحاد النقدي الخليجي بغض النظر عن أي معايير للتقارب الاقتصادي.

المبحث الخامس

أولويات التقارب الاقتصادي بين دول المجلس

أبرزت الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي والجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي إحساساً بأن معايير التقارب المالي والنقدي المتفق عليها كأساس للاتحاد النقدي قد يتعذر الالتزام بها أحياناً^٧، كما هو الحال في الوقت الراهن بالنسبة لمنطقة اليورو، ومع ذلك فإن الانجازات التي تحققت لدول المجلس خلال العقود الماضية تؤكد بأن مسيرة التكامل تخطو خطوات مثمرة، وإن كانت بطيئة.

لذا فأهم الأولويات للتقارب الاقتصادي بين دول المجلس، والتي يجب مباشرة تنفيذها خلال المدة القادمة، وقبل الانتقال من مفهوم التعاون الخليجي إلى الاتحاد^٨، تتمثل في الآتي:

- ١) العمل على تنسيق اقتصادي بين دول مجلس التعاون تتوافر له كل مقومات النجاح؛ لما لهذه الدول من اقتصاديات متشابهة.
- ٢) الإسراع في إيجاد حلول سريعة لمعوقات الاتحاد الجمركي.
- ٣) الإسراع في تحقيق مفهوم المواطنة الخليجية.
- ٤) إيجاد تنسيق صناعي، ودعم مبادرات تحقيق الأمن الغذائي.
- ٥) تبني إستراتيجية لمواجهة احتمال انخفاض عوائد النفط.
- ٦) وضع خطط واضحة متفق عليها قبل التفاوض مع الجهات الدولية؛ لتعزيز الموقف التفاوضي للمجلس، خاصة في مجابهة ضريبة الكربون الأوروبية، وغيرها من الوسائل التي تلجأ إليها الدول الأخرى لتقليص دخول دول مجلس التعاون.

^٧ صدقي، أحمد. مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد ٢٠١١/٠٩، الجزائر.

^٨ المبادرة التي أطلقها الملك عبدالله بن العزيز في قمة الرياض، ديسمبر / ٢٠١١ أمام القادة الخليجيون.

٧) التعجيل في إنجاز متطلبات السوق الخليجية المشتركة كهدف يجب أن تعطيه دول المجلس عنايتها القصوى؛ باعتباره وسيلة ناجحة لمواجهة التحديات الدولية على الصعيد الاقتصادي.

٨) أن يتم التنسيق الاقتصادي بين دول مجلس التعاون متوازياً مع التنسيق السياسي والعسكري، إذ لا يمكن أن يتم إحداها بمعزل عن الآخر، فالتنسيق والتكامل الاقتصادي يحتاج إلى حماية أمنية، كما أنها في الوقت نفسه دعم للخطط الأمنية، ويشكلان معها حلقات مترابطة تهدف إلى تحقيق الرخاء للمواطن في هذه المنطقة.

٩) برمجة الخطط الاقتصادية لدول المجلس، وتقييم تعاملها مع الأسواق العالمية والتكتلات الاقتصادية.

١٠) قيام تنسيق واع يوحد تصورات دول المجلس حول إستراتيجية تضمن أفضل استثمار للإمكانيات المتاحة، وخلق نوع من الاكتفاء الذاتي لصالح الفكرة الوحدوية النهائية.

النتائج والتوصيات:

في ختام هذا الموضوع الحيوي عن التقارب الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي لا بد من ذكر بعض النتائج والتوصيات التي تهدف إلى إجراء مزيد من الإصلاحات؛ للوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي، بل إلى اتحاد الخليجي على غرار الاتحاد الأوروبي، مع الاستفادة من سلبياته.

أولاً: النتائج:

- (١) تتمتع دول المجلس بخصائص تجعلها قوة اقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي، إذا استثمرت تلك الخصائص للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة.
- (٢) حققت دول المجلس انجازات لتصحيح مسار التنمية، والالتزام بالمعايير المطلوبة لتقاربها الاقتصادي.
- (٣) تمر مرحلة التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي بتحديات مرتبطة بالأزمات المتلاحقة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، خاصة منطقة اليورو.
- (٤) هناك بطء في مراحل الإصلاح الاقتصادي التي تبناها دول المجلس للانتقال من اقتصاد يعتمد على مورد واحد (النفط) إلى اقتصاد متعدد مصادر الدخل، من خلال دعم القطاع الخاص الخليجي للإسهام في عملية التنمية، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية للاستفادة منها في نقل التكنولوجيا الحديثة، وتأهيل الكوادر الوطنية بأساليب الإدارة الحديثة.
- (٥) هناك ضعف في التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، من حيث ربط العملة الوطنية بالدولار أو بسلة عملات، كما هو الحال في دولة الكويت.
- (٦) أثبتت التجربة أن مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي يغلب عليها الاعتبارات السياسية على حساب الحقائق الاقتصادية.

(٧) على الرغم من أن العمل لا زال مستمراً للتوصل إلى تصنيف موحد لسلة مؤشر أسعار المستهلك في دول المجلس، إلا أن البيانات الرسمية أظهرت أن كل دول المجلس مستوفية حدود معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠٩-٢٠١١).

(٨) إن دول المجلس لديها احتياطات أجنبية كافية لتغطية وارداتها لأكثر من أربعة أشهر، ما عدا الإمارات والبحرين، غير أنه لا يمكن المساواة بين الإمارات والبحرين، فالأولى تملك استثمارات مالية ضخمة في صناديقها الاستثمارية السيادية، وهو ما يشكل عنصر أمان لتلك الدولة، إذا واجهت نقصاً في الاحتياطات من النقد الأجنبي.

(٩) إن دول المجلس مستوفية معيار الدين العام ومعيار العجز المالي، ومحقة فائضاً مالياً نتيجة للإيرادات المرتبطة بسلع الطاقة، التي تمثل السلعة الرئيسية لهذه الدول، باستثناء البحرين التي تعاني من عجز تجاوز المعيار المحدد.

ثانياً : التوصيات:

(١) يجب وضع رؤية إستراتيجية واضحة المعالم لمراحل التكامل الاقتصادي، والتعامل مع مراحل التقارب الاقتصادي وفق خطة عمل منهجية من خلال:

- تحييد العمل الاقتصادي عن السياسي.

- يجب إشراك القطاع الخاص بما يملك من قدرات وموارد في تطوير وتنفيذ المشاريع الخليجية المشتركة، والمساهمة في مسيرة التكامل الاقتصادي.

(٢) يجب الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي للإسراع بتجاوز العقبات التي تواجه التكامل الاقتصادي بينها.

٣) يجب الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي، والأزمات المتلاحقة التي تواجه الاقتصاد العالمي من خلال التنسيق المستمر بين دول المجلس في السياسات النقدية والمالية؛ لضمان ثبات معايير التقارب الاقتصادي لمدة طويلة، دون التأثير بالمتغيرات المحيطة بالواقع الاقتصادي.

٤) يجب الإسراع بإجراء الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها دول المجلس؛ لتنويع مصادر الدخل بدلاً من التركيز على مورد واحد (النفط).

٥) يجب التركيز على البعد الاقتصادي في اتخاذ القرارات المصيرية لدول المجلس؛ لتقوية كيانها الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي؛ لكي تؤثر في القرار الاقتصادي العالمي مستقبلاً.

٦) يجب فسخ المجال للقطاع الخاص ليساهم في مسيرة التنمية والتكامل الاقتصادي الخليجي من خلال تفعيل مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والإسراع بعمليات الخصخصة، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية؛ للاستفادة منها في نقل التكنولوجيا الحديثة، وتأهيل الكوادر الوطنية بأساليب الإدارة الحديثة.

٧) يجب الاستفادة من التجارب العالمية، مع الأخذ بخصوصية المجتمع الخليجي، خاصة ما يتعلق بمعايير التقارب الاقتصادي، ووفقاً لقواعد علمية صارمة.

٨) يمكن تجاوز مرحلة التقارب الاقتصادي إذا توافرت العناصر التالية:

- إطار حكومي ومؤسسي يكفل دور قرارات شفافية وفاعلية وسلسلة بخصوص السياسة النقدية وسياسات المصارف المركزية، أي كل ما يتعلق بعمل المصرف المركزي لدول المجلس.
- مجموعة إحصائيات متناسقة وموثوقة يتم الإفصاح عنها في الوقت المناسب لإدارة السياسة النقدية، وتوجيه الوسطاء الماليين والاقتصاديين.

- نظام دفع يضمن سعر فائدة موحد، والتحويل السريع للأموال عبر دول مجلس التعاون الخليجي.

المراجع المستخدمة في البحث

- (١) باطويح، محمد عمر. الاتحاد النقدي الخليجي. خطوة نحو التكامل الاقتصادي. مجلة الاقتصاد الكويتي، ٢٠٠٩.
- (٢) صديقي، أحمد. مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد ٢٠١١/٠٩، الجزائر.
- (٣) صندوق النقد الدولي. مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، أبريل/ ٢٠١٢ (الملحق الاحصائي).
- (٤) البنك الدولي. آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٢ (الملحق الاحصائي).
- (٥) تقييم مسيرة الاتحاد النقدي الخليجي، مركز دبي المالي العالمي، ٢٠٠٨.
- (٦) اللقاء السنوي الثاني عشر لجمعية الاقتصاد السعودية. التكامل الاقتصادي الخليجي، الرياض، ٢٠٠٩.
- (٧) صحيفة عكاظ السعودية. مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي، الصفحة الاقتصادية، ٢٠٠٩/٦/٨.
- (٨) جريدة الوطن البحرينية. الاتحاد النقدي الخليجي، الصفحة الاقتصادية، ٢٠١٠/٦/٢٢.
- (٩) الاقتصاد والأعمال، الجزيرة نت، ٢٠١١/١٢/١٢.
- (١٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩. ٢٠١٠، جامعة الدول العربية، (الملحق الاحصائي).